

الفصل الخامس

مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمي

الفصل الخامس

مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمى

يعد اندماج اى فى الاقتصاد العالمى فى كافة المجالات، عاملاً حاسماً فى تحديد مدى قدرة هذا الاقتصاد على المنافسة وعلى التخصيص الكفء للموارد فى المجالات التى يتمتع فيها بميزات نسبية. كما ان هذا الاندماج وما ينطوى عليه من تعريض الاقتصاد لرياح المنافسة، يولد استجابات قوية وايجابية لدى الاقتصاديات والمجتمعات الحية تمكنها من تطوير نفسها والتقدم بثبات. ورغم اهمية وجود الدعم لبعض المحاصيل الاستراتيجية كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة للقطن، وكما تفعل اليابان وكوريا الجنوبية بالنسبة للأرز، وكما تفعل الكثير من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا بالنسبة للقمح، ورغم اهمية وجود الدعم لبعض الصناعات الناشئة والاستراتيجية، إلا ان الدعم الزراعى الذى يمكن ان يستمر طويلاً لاعتبارات تتعلق بكثافة العمالة فى هذا القطاع وبلاهمية الحيوية لمخاصيل الدبوب، الا ان الامر ليس كذلك بالنسبة للصناعات، لانه خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية العالية، تتدهور القدرة التنافسية للصناعة المحمية التى تفقد التحديات والحوافز التى تدفعها للتطور، لذا فان حماية اى صناعة يجب ان تكون معتدلة ومؤقتة حتى تجبر هذه الصناعة على التطور والعمل على اساس تنافسى.

وهناك عدد من المؤشرات التى يمكن من خلالها بناء تصور واضح عن مستوى وطبيعة اندماج الاقتصادات العربية فى الاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن، وهو ما سنحاول تناوله فيما يلى:

١. الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة في العالم :

بالرغم من ان الدول العربية معذية بجذب الاستثمارات الاجنبية بصفة عامة، والمباشرة منها بشكل خاص، لما لها من أهمية في رفع الاستثمار الذي يشكل رافعة رئيسية للنمو الاقتصادي، ولما لها من أهمية في المساهمة في تحديث الاقتصاد بسبب ترافق تلك الاستثمارات في العادة مع استقدام تكنولوجيا متقدمة واساليب إدارة حديثة من قبل الشركات الكبرى دولية النشاط التي تضخ تلك الاستثمارات، الا أن حصة الوطن العربي من الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعد محدودة وشديدة التذبذب من عام لآخر.

ووفقاً لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف اختصاراً باسم "اليونكتاد" فان قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تلقتها الدول العربية مجتمعة عام ٢٠٠٣، بلغت ٨٦١٦ مليون دولار بما شكل نحو ١.٥٤ من اجمالي قيمة الاستثمارات الداخلة لكل بلدان العالم في العام المذكور، مقارنة بنحو ٥٣٧٩ مليون دولار، بما شكل نحو ٠.٧٩% من اجمالي قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تدفقت بين بلدان العالم في عام ٢٠٠٢، مقارنة بحصة بلغت ١.١٧% من تلك الاستثمارات في الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٦، والحصة في كل الأحوال تقل كثيراً عن حصة البلدان العربية مجتمعة من عدد سكان العالم والتي بلغت نحو ٤.٧% عام ٢٠٠٣، وتقل ايضاً عن حصة الاقتصادات العربية من الناتج العالمي التي بلغت نحو ٢.١٨% في العام نفسه.

ان حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تتدفق الى البلدان العربية تتسم بأنها شديدة التذبذب من عام لآخر في قيمتها المطلقة وفي حصة العرب من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول العربية منذ العقد الاخير من القرن الماضي، عبارة عن عمليات شراء أجنبية للاصول العامة المملوكة للدولة في هذه الدولة العربية أو تلك والمطروحة للبيع للقطاع الخاص المحلي أو الاجنبي. كما أن مناخ الاستثمار في البلدان العربية حساس للغاية لاي اضطراب أمني أو سياسى.

وهناك العديد من الاسباب التي تقف وراء محدودية تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للبلدان العربية، مثل أنغلاق البنية الاجتماعية التقليدية المحافظة في بعض البلدان العربية بصورة لا تشجع على قدوم الاجانب مع استثماراتهم المباشرة، كما أن بعض الاسواق العربي منغلقة نسبياً أمام الاستثمارات الاجنبية وبالذات في بعض البلدان النفطية الكبيرة.

كما أن هناك بغض المشاكل في مناخ الاستثمار في الكثير من البلدان العربية مثل عدم توافر ضوابط قوية للمعايير والمواصفات، و عدم احترام حقوق الملكية الفكرية، ووجود تعقيدات بيروقراطية معطلة للأعمال تنهض المجال لانتشار الفساد وأساءة استعمال النفوذ، خاصة عندما يكون الموظفين في الجهاز الحكومي لديهم سلطات واسعة في منح التراخيص أو عرقلتها دون رقابة فعالة عليهم. كما شكل ضعف أداء الاقتصادات العربية وجمودها وعدم تنوع هياكلها عاملاً معرقلاً لتدفق الاستثمارات الأجنبية عليها، حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفضل التدفق إلى البلدان التي تمر بمرحلة ازدهار اقتصادي حتى تشاركها في ثمار هذا الازدهار، لأن ذلك ببساطة أفضل لها من أن تذهب لتخوض معركة اخراج اقتصاد ما من حالة من الجمود أو الركود التي يعانيها. كما أن غياب الديمقراطية وانتشار العمل بالقوانين الاستثنائية كما هو الحال في العديد من الدول العربية، يعد عاملاً مذكراً للاستثمارات الأجنبية. كذلك فإن حجم السوق ومدى توافر العمالة بمختلف مستوياتها المهارية في كل دول عربية، ومستوى انفتاح اقتصادها إقليمياً ودولياً، هي أمور مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، بحيث أن التقدم نحو تكوين كتلة اقتصادية عربي حقيقي يجعل الاقتصادات العربية تشكل فضاء رحباً لا تفصله عوائق، يمكن أن يكون عاملاً مهماً في تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية، إلى جانب ما سيحققه ذلك من تشجيع لحركة الاستثمارات المباشرة بين البلدان العربية وبعضها البعض خاصة وأن هناك بلدان عربية لديها إمكانات واسعة لاستيعاب استثمارات أجنبية وعربية كبيرة مثل مصر والمغرب وتونس وسورية والسودان، بينما توجد دول عربية تخرج منها رؤوس الأموال بأحجام ضخمة وبالذات دول الخليج.

وفضلاً عن كل ما سبق فإن هناك بعض الاعتبارات السياسية التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية في الصناعات عالية التقنية إلى البلدان العربية. وإذا كانت البلدان العربية لا تملك تغيير الاعتبارات السياسية التي تحكم حركة بعض الشركات دولية النشاط التي تضخ جانباً من الاستثمارات إلى مختلف دول العالم، فإنها تستطيع أن تعمل بجدية من أجل معالجة المشاكل المعوقة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، والتي يمكن معالجتها داخلياً في البلدان العربية، وتستطيع استخدام التنافس بين مختلف دول وشركات العالم على التواجد في الأسواق العربية الكبيرة من أجل ضمان تدفق حصص ملائمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية بما يترافق معها من تقنيات حديثة

واساليب إدارة متطورة.

٢- العلاقات التجارية بين العرب والعالم:

تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات العلاقات التجارية الكثيفة مع العالم، ليس بسبب الانخراط بفاعلية في الاقتصاد العالمي، ولكن لان النفط الذي تنتجه الدول العربية يتم تصدير الجانب الأعظم منه للخارج، ولذا سنجد ان قيمة الصادرات العربية تتذبذب حسب اتجاه اسعار النفط الذي تشكل قيمة الصادرات العربية منه ما يتراوح بين ٦٠%، ٧٠% من اجمالى قيمة الصادرات العربية، وذلك حسب سعر البرميل الذى يحدد قيمة ايرادات الصادرات النفطية العربية المتغيرة من عام لآخر. وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات العربية نحو ١٨٥.٤، ١٣٦.٧، ١٧١ مليار دولار فى الأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ بالترتيب، بالتوازي مع تحرك اسعار النفط من ١٨.٧ دولار للبرميل عام ١٩٩٧، الى ١٢.٣ دولار للبرميل عام ١٩٩٨، الى ١٧.٥ دولار للبرميل عام ١٩٩٩. تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول العربية وحصلتها من الاجمالى العالمى القيمة بالمليون دولار

الدولة	المتوسط السنوى خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
مصر	٧١٤	٨٨٧	١٠٧٦	١٠٦٥	١٢٣٥	٥١٠	٦٤٧	٢٣٧
الجزائر	٦٣	٢٦٠	٥٠١	٥٠٧	٤٣٨	١١٩٦	١٠٦٥	٦٣٤
ليبيا	-١٢	-٨٢	-١٥٠	-١١٨	-١٤٢	-١٠١	-٩٦	٧٠٠
المغرب	٤٠٦	١١٨٨	٤١٧	١٣٧٦	٤٢٣	٢٨٠٨	٤٢٨	٢٢٧٩
السودان	١٨	٩٨	٣٧١	٣٧١	٣٩٢	٥٧٤	٧١٣	١٣٤٩
تونس	٤٢٥	٣٦٥	٦٦٨	٣٦٨	٧٧٩	٤٦٨	٨٢١	٥٨٤
جيبوتى	٢	٢	٣	٤	٣	٣	٤	١١
موريتانيا	٧	١	-	١	٤٠	٩٢	١١٨	٣١٤
البحرين	٦٥٠	٣٢٩	١٨٠	٤٥٤	٣٦٤	٨١	٢١٧	٥١٧
العراق	٢	١	٧	-٧	-٣	-٦	-٢	٠٠
الاردن	٤	٣٦١	٣١٠	١٥٨	٧٨٧	١٠٠	٥٦	٣٧٩
الكويت	٥٥	٢٠	٥٩	٧٢	١٦	-١٤٧	٧	٦٧
لبنان	٢٨	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٢٩٨	٢٤٩	٢٥٧	٣٥٨
عمان	٩١	٦٥	١٠١	٣٩	١٦	٨٣	٢٣	١٣٨
فلسطين	٨	٧	٥٨	١٩	٦٢	١١	٤١	٠٠
قطر	١٢٠	٤١٨	٣٤٧	١١٣	٢٥٢	٢٩٦	٦٣١	٤٠٠

الدولة	المتوسط السنوي خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
السعودية	٢٠١	٣٠٤٤	٤٢٨٩	-٧٨٠	-١٨٨٤	٢٠	-٦١٥	٢٠٨
سورية	١٠٥	٨٠	٨٢	٢٦٣	٢٧٠	١١٠	١١٥	١٥٠
الإمارات	٢٢٠	٢٣٢	٢٥٨	-٩٨٥	-٥١٥	١١٨٤	٨٣٤	٤٨٠
اليمن	٢٧٤	-١٣٩	-٢٢٦	-٣٢٨	٦	١٣٦	٦٤	-٨٩
مجموع الوطن العربي	٢٩٧٩	٧٢٦٧	٨٧٣٩	٢٤٩٥	٢٦٣٠	٧٧١١	٥٣٧٩	٨٦١٦
العالم	٢٥٤٣٢٦	٤٨١٩١١	٦٩٠٩٠٥	١٠٨٦٧٥٠	١٣٨٧٩٥٣	٨١٧٥٧٤	٦٧٨٧٥١	٥٥٩٥٧٦
حصة العرب	%١.١٧	%١.٥١	%١.٢٦	%٠.٢٣	%٠.١٩	%٠.٩٤	%٠.٧٩	%١.٥٤

بلغت قيمة الصادرات السلعية العربية نحو ٢٤٤.٧، ٢٢٩.٤، ٢٢٩.٤، ٢٨٣.٤ مليار دولار في الا عوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ بالترتيب، تبعاً لتغير سعر برميل النفط من ٢٧.٦ دولارا للبرميل عام ٢٠٠٠ الى نحو ٢٣.١ دولار للبرميل عام ٢٠٠١، الى نحو ٢٤.٣ دولار للبرميل عام ٢٠٠٢ الذي انخفض حجم الانتاج العربي من النفط والصادرات العربية في عام ٢٠٠٤ كل مستوياتها القياسية السابقة بعد ان ارتفع سعر النفط الى اكثر من ٣٦ دولار للبرميل من سلة خامات اوبك، وارتفع حجم الانتاج العربي من النفط خلال العام المذكور في ظل ارتفاع الطلب العالمي على النفط على ضوء النمو الاقتصادي العالمي السريع الذي يعد الأعلى منذ ربع القرن على الاقل كما اشرنا في موضع سابق.

والحقيقة ان هيمنة النفط على الصادرات العربية التي تتحرك قيمتها على ضوء حركة اسعاره يؤكد ماهو معروف من ان الاقتصادات العربية لم تنزل اقتصاديات اولية تعتمد بالاساس على انتاج وتصدير مادة خام اولية ناضبة، وهي بهذا المعنى مازالت بالاساس اقتصاديات ريعية، تعيش من عائد وريع ما منحها الطبيعة اياه من ثروات طبيعية من النفط والغاز، رغم ان اي تقدم حقيقي لاي اقتصاد ولاى بلد يتحقق من خلال عائد العمل والعلم وليس من ريع الثروة الناضبة. والأسوأ هو أن الدول العربية التي حصلت من خلال النفط على عائدات هائلة بالعملات الحرة لم توظف هذه العائدات في بناء اقتصاديات

صناعية متطورة فى المنطقة واذما وظيفتها فى بناء بنية اساسية متطورة وتحقيق مستوى معيشى بالغ الارتفاع بالاعتماد على استيراد كل شئ تقريباً، مع اخراج الفوائض المالية الى الخارج، وبالتحديد الى المهجر الامريكى والاوروبى والاسيوى بدلا من استثمارها فى بلدانها او فى اى بلد فى المنطقة العربية كما اشرنا سابقاً. وان كان من الضرورى الاشارة الى ان هناك بلدان عربية يتسم هيكل صادراتها بدرجة من التنوع النسبى بين السلع الصناعية والزراعية مثل المغرب وتونس ومصر وسورية، لكن هذا التنوع يبقى فى اطار صادرات محدودة نسبياً، كما انه يدور فى اار الفواكه والخضروات والاسماك كسلع زراعية حاكمة والمنشوجات والملابس الجاهزة كسلعة صناعية رئيسية.

واذا كانت ايرادات تصدير النفط قد حققت طفرة جديدة فى الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٤، حيث ارتفعت من نحو ٨٢.١ مليار دولار عام ١٩٩٨، الى نحو ١١٨.١، ١٨٨.٢، ١٦١.٣، ١٤٣.٨، ١٨٥.٣، ٢٥٠ مليار دولار فى الاعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ بالترتيب، فان استمرار نزوح جانب مهم منها للخارج يشكل نزيفاً للاقتصادات العربية وتضيعة لفرصة تاريخية لتوظيف هذه الايرادات من اجل تطوير الاقتصادات العربية وان كان هذا الامر يحتاج الى تطوير مناخ استثمارى يتيح للأموال الخاصة والعامة التحرك بحرية وبشكل مضمون حكومياً فى الفضاء الاقتصادى العربى الرحب، مع معالجة المشاكل التى تنطوى عليها مناخ الاستثمار فى البلدان العربية والتى عرضنا لها فى موضع سابق.

اما بالنسبة للواردات السلعية العربية فان قيمتها تتحرك تبعاً لما هو متاح من نقد اجنبى لدى البلدان العربية من ايرادات صادراتها الاجمالية وفى القلب منها صادراتها النفطية، لا فان قيمة الواردات السلعية العربية قد شهدت صعوداً سريعاً فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٣ فى ظل تزايد ايرادات تصدير النفط بشكل جوهري بالمقارنة مع الايرادات السنوية المتحققة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٩، وتتكون الواردات العربية من سلة متنوعة من السلع الصناعية والزراعية، وهى نموذج تقليدي لواردات البلدان النامية والاقل نمواً.

اما بالنسبة للميزان التجارى العربى، فانه يسفر عن فائض كبير فائض ناتج بالاساس عن تجارة الوقود حيث تبلغ قيمة الصادرات العربية من النفط

والغاز عشرات اضعاف الواردات العربية من كل مصادر الوقود. وهناك فائض عربى ايضاً فى تجارة الملابس الجاهزة والجلود بسبب الصادرات التونسية والمغربية والسورية والمصرية من الملابس الجاهزة والجلود. لكن الدول العربية تعاني من عجز فى تجارة الغالبية الساحقة من السلع الصناعية النهائية والوسيلة والاستثمارية، كما تعاني من عجز كبير فى تجارة السلع الغذائية، وقد بلغت قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية نحو ٢.٦ مليار دولار عام ٢٠٠١، فى حين بلغت قيمة الواردات العربية من تلك السلع نحو ١٧.٢ مليار دولار فى العام نفسه، مما يعنى ان الفجوة الغذائية العربية قد بلغت نحو ١٤.٦ مليار دولار فى العام المذكور. وتعد السعودية والجزائر ومصر والإمارات والعراق والكويت وعمان مسئولة عن الجانب الاكبر من الفجوة الغذائية العربية التى ترسخ حالة من التبعية الغذائية العربية للدول المصدرة الرئيسية لهذه السلع الغذائية وبالذات الحبوب التى تعد الدول العربية فى مجموعها هى اكبر مستورد لها فى العالم.

ان نسبة التجارة السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى فى كل الدول العربية باستثناء مصر مرتفعة وتزيد كثيراً عن المتوسط العالمى لهذه النسبة وهو ما يعكس ضخامة الصادرات العربية من النفط الذى تصدر الدول العربية قرابة ٨٥% من انتاجها منه. واذا نحينا النفط جانبا، فان نسبة التجارة السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى سوف تتراجع كثيراً بالذات فى الدول العربية المعتمدة على تصدير النفط والغاز بصورة اساسية.

أما اذا نظرنا الى نسبة التجارة السلعية الى الناتج السلعي فى البلدان العربية، فسنجد انها تدور حول المتوسط العالمى لهذه النسبة فى غالبية الدول العربية، وتزيد عندها كثيراً فى بعض الحالات مثل الاردن وتونس، وتظهر مصر ايضاً كأقل دولة عربية فى هذه النسبة. واذا نحينا النفط والغاز جانباً فان التجارة العربية فى السلع غير النفطية، كنسبة من الانتاج العربى من السلع غير النفطية سوف تكون منخفضة للغاية بالمقارنة مع المتوسط العالمى لهذه النسبة. ولهذا الامر يعنى ان الاندماج التجارى العربى فى الاقتصاد العالمى هو اندماج الضرورة الطبيعية المرتبط بانتاج سلعة اولية بكميات تزيد كثيراً عن امكانيات الاستهلاك المحلى مما يفرض تصديرها، وهو اندماج مهما كانت النسب التى تدل عليه، لا يعبر عن تمتع الاقتصادات العربية بدرجة من التنوع او بقدرة تنافسية حقيقية. ونحن لا نرصد هذه النتيجة من باب التينيس وجلد الذات، بل لإيضاح الواقع المر الذى تملك البلدان العربية كل الإمكانيات لتغييره لو كان لديها إدارات اقتصادية حكومية اكفاً ولديها القدرة على حشد وتعبئة امكانيات الامة من اجل تحقيق التقدم. ولو اتسم المجتمع العربى بدرجة أعلى من الفعالية الاقتصادية - الاجتماعية مسلحاً بإدارة التقدم لاحتلال مكان لائق فى الاقتصاد العالمى والعلاقات الاقتصادية الدولية.